

التحرير والتنوير

وبسط الرزق تسيره وتكثيره استعير له البسط وهو نشر الثوب ونحوه لأن المبسوط تكثر مساحة انتشاره .

وقدر الرزق : عسر التحصيل عليه وقلة حاصله استعير له القدر أي التقدير وهو التحديد لأن الشيء القليل يسهل عده وحسابه ولذلك قيل في ضده (يرزق من يشاء بغير حساب) ومفعول (يقدر) محذوف دل عليه مفعول (يبسط) . وتقدم نظيره في سورة الرعد . ومفعول (يعلمون) محذوف دل عليه الكلام أس لا يعلمون أن ا يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر باعتبار عموم من يشاء من كونه صالحا أو طالا ومن انتفاء عملهم بذلك أنهم توهّموا بسط الرزق علامة على القرب عند ا وضده علامة على ضد ذلك . وبهذا أخطأ قول أحمد بن الراوندي . :

كم عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا .

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم التحرير زنديقا فلو كان عالما نحريرا لما تحير فهمه وما تزندق من ضيق عطن فكره .

صالحا وعمل آمن من إلا زلفى عندنا تقربكم بالتي أولادكم أولا ولا أموالكم وما (A E فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون [37]) يجوز أن تكون جملة (وما أموالكم) عطفا على جملة (قل أن ربي يبسط الرزق) الخ فيكون كلاما موجها من جانب ا تعالى إلى الذين قالوا (نحن أكثر أموالا وأولادا) فتكون ضمائر الخطاب موجهة إلى الذين قالوا (نحن أكثر أموالا وأولادا) .

ويجوز أن تكون عطفا على جملة إن ربي يبسط الرزق لمن يشاء (فيكون مما أمر الرسول A بأن يقوله لهم ويبلغه عن ا تعالى ويكون في ضمير (عندنا) التفات وضمائر الخطاب تكون عائدة إلى الذين قالوا (نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين) وفيها وجه ثالث ننبه عليه قريبا .

وهو ارتقاء من إبطال الملازمة إلى الاستدلال على أنهم ليسوا بمحل الرضي من ا تعالى على طريقة النقض التفصيلي المسمى بالمناقضة أيضا في علم المناظرة .

وهو مقام الانتقال من المنع إلى الاستدلال على إبطال دعوى الخصم فقد أبطلت الآية أن تكون أموالهم وأولادهم مقرة عند ا تعالى وأنه لا يقرب إلى ا إلا الإيمان والعمل الصالح . وجيء بالجملة المنفية في صيغة حصر بتعريف المسند إليه والمسند لأن هذه الجملة أريد منها نفي قولهم (نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين) أي لا أنتم فكان كلامهم في

قوة حصر التقريب إلى ا في كثرة الأموال والأولاد فنفي ذلك بأسره .

وتكرير (لا) النافية بعد العاطف في (ولا أولادكم) لتأكيد تسلط النفي على كلا المذكورين ليكون كل واحدا مقصودا بنفي كونه مما يقرب إلى ا ومتلفتا إليه .

ولما كانت الأموال والأولاد جمعي تكسير عوملا معاملة المفرد المؤنث فجاء خبرهما اسم موصول المفرد المؤنث على تأويل جماعة الأموال وجماعة الأولاد ولم يتلفت إلى تغلب الأولاد على الأموال فيخبر عنهما معا (بالذين) ونحوه .

وعدل عن أن يقال : بالتي تقربكم إلينا إلى (تقربكم عندنا) لأن التقريب هنا مجاز في التشريف والكرامة لا تقرب مكان .

والزلفى : اسم للقرب مثل الرجعي وهو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي تقربكم تقريبا ونظيره (وا أنبتكم من الأرض نباتا) .

وقوله (إلا من آمن وعمل صالحا) استثناء منقطع . و (إلا) بمعنى (لكن) المخففة النون التي هي للاستدراك وما بعدها كلام مستأنف وذلك من استعمالات الاستثناء المنقطع فإنه إذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس المستثنى منه كان الاستثناء منقطعا ثم إن كان ما بعد (إلا) مفردا فإن (إلا) تقدر بمعنى (لكن) أخت (إن) عند أهل الحجاز فينصبون ما بعدها على توهم اسم (لكن) وتقدر بمعنى (لكن) المخففة العاطفة عند بني تميم فيتبع الاسم الذي بعدها إعراب الاسم الذي قبلها وذلك ما أشار إليه سيبويه في باب يختار فيه النصب من أبواب الاستثناء .

فأما إن كان من بعد (إلا) جملة اسمية أو فعلية فإن (إلا) تقدر بمعنى (لكن) المخففة وتجعل الجملة بعد استئنافا وذلك في قول العرب " وا لأفعلن كذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا وكذا " اهـ